الصيرفة الإلكترونية متطلب أساس في نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر

ط/د جلايلة عبد الجليل [1]
ط/د دحو محمد [2]
أ.د بن عبد الفتاح دحمان[3]

الملخص:

لقد قامت الحكومة الجزائرية سنة 2016 بإصدار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الذي يهدف إلى معالجة الوضع الراهن ، الذي يتطلب من الجزائر تنويع اقتصادها و الخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات ، و لقد تناولت وثيقة النموذج عدة محاور، سيتم ذكرها في هذه الورقة البحثية التي من خلالها سنتعرف على أهم الآراء التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي و تطور النظام المصرفي ، كما أننا سنقوم بتسليط الضوء عن دور الصيرفة الإلكترونية و مكانتها من هذا النموذج و ما هي أهم التأثيرات الايجابية التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية باعتبارها احد صور التطور المصرفي لنموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصيرفة الإلكترونية، التطور المصرفي،النظام المصرفي

Résumé:

En 2016, le gouvernement algérien a publié le nouveau modèle de croissance économique qui vise à faire face à la situation actuelle, qui oblige l'Algérie à diversifier son économie et à sortir de la dépendance au secteur des hydrocarbures .Le document du modèle traitait de plusieurs axes. Sera mentionné dans ce document, à travers lequel nous allons apprendre sur les points de vue les plus importants sur le sujet de la croissance économique et le développement du système bancaire, Nous mettrons également en évidence le rôle et la position de la banque électronique dans ce modèle et quels sont les effets positifs les plus importants par les banques électroniques Comme l'une des images du développement bancaire sur le modèle de la nouvelle croissance économique dans l'Algérie

Les Mots clé : Croissance économique, banque électronique, développement bancaire, système bancaire

المقدمة:

في ظل انخفاض أسعار البترول اضطرت الجزائر إلى البحث عن بدائل اقتصادية ، للخروج من التبعية لقطاع المحروقات ، و بالتالي برزت الضرورة الملحة للتنويع الاقتصادي الذي يحقق نمواً اقتصادياً ، يؤدي إلى التنمية الاقتصادية ، و يعتبر نموذج النمو الاقتصادي الجديد* الذي نُشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية لبنة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مخطط يقوم على ثلاث مراحل تمتد من 2016 إلى غاية 2030 ، و تعتزم الدولة بذلك و من خلال النموذج الاقتصادي الجديد إلى رفع الناتج الداخلي الخام إلى 6,5%،

[1] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

[2] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

[3] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

* وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الجزائر www.mf.gov.dz

بالإضافة إلى تحريك عجلة الصناعة والزراعة من خلال رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 5,3% عام 2015 إلى 10% عام 2030 بالإضافة إلى عدة أهداف أخرى.

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن هل تعد الصيرفة الإلكترونية متطلبا أساسيا في نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي تسعى الجزائر لانتهاجه؟ و ما علاقة الصيرفة الإلكترونية بالنمو الاقتصادي؟ و لهذا توجب علينا قراءة الدراسات و الآراء التي تربط بين النظام المصرفي أو النظام المالي و النمو الاقتصادي ، محاولة منا للخروج بإجابة عن مدى تأثر أو تأثير الصيرفة الالكترونية بنموذج النمو الاقتصادي الجديد بالجزائر.

أولا: ماهية النمو الاقتصادي.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر الاقتصادي الأمريكي Simon Kuznets* النمو الاقتصادي بأنه إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[1].

كما يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا[2]

و منه نخلص إلى أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة قدرة الدولة على إنتاج مجموعة من السلع الاقتصادية الموجهة لسكانها و ذلك على المدى الطويل، معتمدة على التكنولوجيا و مستجداتها لتحقيق تلك الزيادة.

2- تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي:

يعد J. Schumpeter من الأوائل الذين خاضوا في الحديث عن هذا الموضوع ،و ابرز كيف يكون للمعاملات المالية دورا مهما في النمو الاقتصادي.

*- اقتصادي و اختصاصي إحصاء، ديمغرافي و مؤرخ اقتصادي، حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971

[1] - توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص28

[2] – سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص 90

و قد اقر بأهمية الخدمات المالية بالنسبة للنمو الاقتصادي طالما أنها تحسن الإنتاجية من خلال تعزيز تكنولوجيا الابتكار و مساعدة أصحاب المشاريع للحصول على أفضل فرص النجاح في عملية الابتكار كما اقر أن من شان التطور المالي أن يسهل تعبئة الادخار المنتج، و تخصيص الموارد بكفاءة ،و الحد من المشاكل الناجمة عن تباين المعلومات و تحسين إدارة المخاطر، و أكد كذلك أن هذه الآثار يمكن أن تخلق إطاراً اقتصادياً كلياً مواتياً للنمو الاقتصادي القوي[1].

و في هذا الصدد سنسلط الضوء على أهم الآراء التي تناولت الموضوع المذكور سابقا.

3-1- آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي: من أهم الشخصيات البارزة آراءها في هذا الشأن هما J. Schumpeter و Bagehot اللذين أكدا على ضرورة التمويل المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي. فلقد ألقيا الضوء على أهمية الدور الحيوي الذي تمارسه الوساطة المالية في كل عملية تعبئة المدخرات و تقييم قرارات الاستثمار و التطور التكنولوجي و بالتالي معدل النمو في الأجل الطويل، و هذا من خلال خفض تكاليف المعاملات و المعلومات التي قد تعيق توجيه الادخار إلى مجالات الاستثمار المختلفة بالشكل الذي يرفع كفاءة و إنتاجية الاستثمار، و بالتالي يرى أن المؤسسات المالية هي مصدر رأس المال للمشاريع الاستثمارية، أي أن المؤسسات البنكية هي العارض الأكبر للقروض[2].

و هناك عدة دراسات قامت لتحقق من هذا الرأي، نذكر منها محاولة كل من King and Levine سنة 1993 اللذان توصلا إلى أن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستعمل رأس المال ،كما لم يجدا بأي حال رابطة بين سياسات مالية معينة و النمو الاقتصادي، و مع ذلك و من خلال تدابير السياسات الحكومية القابلة للتنفيذ يمكن التأثير على النمو. و استخلصا في الأخير أن J. Schumpeter كان محقا بشان أهمية التمويل بالنسبة للتنمية الاقتصادية[3].

3-2- الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق نمو اقتصادي في تطور القطاع المصرفي: من جهة أخرى هناك من يرى أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطور القطاع البنكي، ومن رواد هذا الرأي Robinson ، و من أهم الدراسات التي التي تناولت هذا الموضوع هي دراسة Patrick الذي يرى أن اتجاه السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي يختلف وفقا لمرحلة التنمية التي تمر بها البلاد، إن النمو الاقتصادي هو أولا يحث التوسع في النظام المالي و هذا ما ينعكس إيجابا على كفاءة تخصيص رأس المال و يزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، و بالتالي النمو الاقتصادي يحفز التطور المالي و يحفز الطلب على الخدمات المالية ، كما أن النظام

---

[1] -Simplice A, Asongu, Finance and growth: Schumpeter might be wrong in our era New evidence from Metaanalysis, Working paper, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2011, P : 14

[2]- Saibu, M.O., Bowale, K.E.I. and Akinlo, A.E. (2009) .Financial Structure and economic growth: empirical evidence from Nigeria", Int. J. Business and Emerging Markets, Vol.pp 264-281 , p266

[3] -عادل زقرير، اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012-،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة،2014-2015،ص 62.

المالي هو الذي يحفز النظام الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع و كبير في الاقتصاد[1] .

3-3- الآراء المؤكدة لوجود علاقة سببية بين تمويل القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي: من المعلوم انه هناك علاقة بين النمو الاقتصادي و النظام المصرفي أو بصورة اشمل النظام المالي، لكن هذه العلاقة أثارت جدلا مضمونه ما هو اتجاه هذه العلاقة السببية.

في هذا الشأن أيضا نجد دراسة أخرى ل Patrick و يعتبر من السباقين لدراسة العلاقة السببية بين الظاهرتين، و توصل إلى وجود علاقة سببية مزدوجة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي ، و يفترض أن السببية تكون من التطور في القطاع المالي إلى النمو في المراحل الأولى من التنمية ، بينما يحدث الاتجاه العكسي في المراحل المتقدمة من التنمية[2]. و بهذا يمكن القول أن النظام المالي المتطور يعتبر محرك النمو الاقتصادي عندما تكون التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى، و تصبح هذه العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس حالة التنمية الاقتصادية المتقدمة.

ثانيا: نموذج النمو الاقتصادي الجديد –الجزائر-

تعتمد الحكومة الجزائرية انتهاج خطة اقتصادية حتى عام 2030، حسب ما قامت بنشره وزارة المالية عبر موقعها الإلكتروني، و ما تداولته بعض الصحف و الجرائد الوطنية و وسائل الإعلام ، الخطة هذه تركز على إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على صادرات الطاقة في ظل هبوط أسعار البترول ، و أُعلن عنها رسميا في 05 جوان 2016 و أطلقت على الخطة الاقتصادية اسم "نموذج النمو الاقتصادي الجديد"*.

وبحسب النموذج ، فإنه يتضمن خطة عمل تمتد بين عامي 2016 إلى 2030 حسب ما يلي[3]:

- **المرحلة الأولى:** تمتد هذه الفترة من 2016 إلى 2019 و التي تعتبر مرحلة الإقلاع ، وتركز على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعوداً نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.
- **المرحلة الثانية:** تمتد هذه الفترة ما بين 2020 و 2025 و سميت بالمرحلة الانتقالية، تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر.
- **المرحلة الثالثة:** تمتد هذه المرحلة من 2026 إلى 2030 و هي بمثابة مرحلة الاستقرار، و التي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني.

[1] - Felix Eschenbach (2004) Finance and Growth : A survey of the theoretical and Empirical Litareture Tinbergen Institute Discussion paper N°TI2004-039/2,p 02

[2] - G Boulila . and M.Trabelsi, (2002).Financial development and long run growth: Granger Causality in a bi-variate VAR Structure, Evidence from Tunisia: 1962-1997 .Faculté des sciences Economiques et de Gestion de Tunis (FSEGT), p 04-06

*صودق على نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر من طرف مجلس الوزراء بتاريخ: 26 جويلية 2016.

[3] – موقع وزارة المالية الجزائر www.mf.gov.dz

ويعد هذا النموذج فرصة هامة لتنويع اقتصاد البلاد، وخفض اعتماده على صادرات النفط و الغاز ، التي تشكل في الوقت الراهن نحو 95% من إيرادات الصادرات.

يهدف النموذج الاقتصادي الجديد إلى رفع الناتج الداخلي الخام إلى 6,5%، بالإضافة إلى تحريك عجلة الصناعة والزراعة من خلال رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 5,3% عام 2015 إلى 10% عام 2030، مع تنويع إنتاج القطاع الزراعي وتصدير المنتجات وتقليص نسبة استهلاك الطاقة من 6% إلى 3%، ولن يتم ذلك، بحسب الخطة، إلا بتحقيق 6,5% نسبة نمو خارج قطاع المحروقات سنوياً طيلة مدة تطبيق النموذج الجديد.

وفي ما يتعلق بسياسة الدعم، يشير ملخص النموذج الاقتصادي الجديد ضمنيا إلى تغيير هذه السياسة مستقبلاً، بعدما وصفت الحكومة بعض أسعار المواد بـ"غير عادلة" بحكم أنها تباع إلى كافة الطبقات بالسعر نفسه، واقترح في هذا الصدد، إصلاح الميزانية بشكل يحافظ على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية واعتماد معايير خاصة في الدعم، وخلص النموذج الجديد إلى تقديم جملة من التوصيات نذكر منها حسب ما ورد في بعض الصحف الوطنية:

- ضرورة تحفيز المؤسسات الوطنية وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- ترشيد و عقلنة النفقات العمومية.
- تطوير الجباية المحلية من خلال تطوير الضريبة العقارية.
- إصلاح المنظومة المصرفية وتطوير سوق الأوراق المالية وعمليات الاقتراض الداخلية.
- الانتقال إلى التعاملات الالكترونية بين الدولة و الأفراد و المؤسسات الخاضعة للضريبة و التي تخص المتعاملين الاقتصاديين في قطاعات التوزيع و الخدمات و خاصة الصناعة.
- تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة TVA من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لاسيما المواد الكمالية و بعض المواد المستوردة و مراجعة الإعفاءات الجبائية.
- عصرنة الإدارة من خلال تكوين الموارد البشرية.

كما تضمن أيضاً تسريع الإصلاحات المالية وتحويل المخصصات المالية للاقتصاد المنتج واعتماد مخطط استثمار متعدد السنوات والإسراع في تشريع قانون عضوي لقوانين الموازنة العامة للبلاد.

كما نصت وثيقة النموذج أيضاً على ضرورة مباشرة إصلاحات جبائية وتخليصها من العوائق الإدارية وتحسين عمليات تحصيل الضرائب على اختلافها، ومواصلة ترشيد الإنفاق العام.

و ما يهم بحثنا هو ما تدعوا له الوثيقة من إصلاحات للمنظومة المصرفية من جهة ، و الاعتماد على التعاملات الإلكترونية بين الإدارة و الأفراد، هنا يمكن لنا أن نطرح السؤال الآتي ما مكانة الصيرفة الإلكترونية في هذا النموذج؟ و فيما تكمن أهمية الصيرفة الإلكترونية لهذا النموذج؟

ثالثا: الصيرفة الإلكترونية.

1- تعريف الصيرفة الإلكترونية.

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية ، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف . وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون الزبون مضطرا للتنقل إلى المصرف، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه في منزله أو في مكتبه وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان[1].

2- تعريف البنوك الالكترونية:

يعتبر مصطلح البنوك الالكترونية أو بنوك الانترنت أو بنوك الويب أو البنك المحمول تعبيرا متطورا و شاملا للمفاهيم التي ظهرت مطلع التسعينات ، و هي بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك، و إنما هي بنك مستقل بذاته يقدم كافة الخدمات التي يقدمها بنك تقليدي أخر، غير أن الفارق بينهما أنه بنك لا وجود له على أرض الواقع و إنما مقره على شبكة الانترنت[2]

3- مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنوك:

تعتبر البنوك الأكثر استفادة من مزايا البنوك الالكترونية و من أهمها[3]:

- إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا الاستفادة من البيانات المتوفرة لديها من عملاءها و تحويلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات.
- زيادة المنافسة بين البنوك، و يسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة و من ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي.
- إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، و جذب عملاء مرتقبين من جهة أخرى.
- تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت و الجهد في البنوك لإنهاء معاملات العملاء، الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة الكلية التي تقوي الميزة الإستراتيجية التي تعتبر متغيرا مهما في التمييز التنافسي.
- تزيد الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك ناجح التميز بها في خدماته ، فاتصال الزبون ببنكه عبر الانترنت يزيد حسب جودته و سرعته من التميز البنكي للجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.

---

[1] – د.ناظم الشمري،و د. عبد الفتاح ، الصيرفة الالكترونية في الأردن ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس في جامعة فيلاديفيا،4-5 جويلية،2007،عمان ص 80

[2] – منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، البنوك الإلكترونية،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر 2004،ص18

[3] – بن عياد محمد سمير،سماحي احمد، التكنولوجيا الالكترونية البنكية: حتمية أم ضرورة بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية،جامعة تلمسان، مقال منشور على الانترنت،26،2017/08/23:10، https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/maktaba

4- مزايا الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للزبائن:

- توفر خدمات الصيرفة الإلكترونية في أوقات غير محدودة 24 سا/24سا و في كل أيام الأسبوع أي 7 أيام/7 أيام ، فالزبون يكون في غنى عن التنقل إلى البنك أوقات دوامه، كما أن الزبون قد تصادفه و تعترضه رغبات مفاجئة و في ظرف زمني خارج أوقات عمل البنك ، ما يجعل الصيرفة الإلكترونية حلاً مناسبا لهذه الحالات الطارئة.
- الوظائف المقترحة من خلال التطبيقات المحملة التي يوفرها البنك على موقعه للزبائن، تتيح للزبون عدة خيارات للحصول على خدمات البنك حسب تطلعاته و أذواقه، كما أن هذه التطبيقات تطورت كثيرا لارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة، ما تجعل الزبون أمام خدمات مصرفية عديدة و متنوعة مقترحة على موقع البنك.

إن الصيرفة الإلكترونية تقلل من أهمية العامل الجغرافي بالنسبة للصناعة المصرفية ، فالزبون الذي يستفيد من منتجات الصيرفة الإلكترونية يكون في غنىً عن الانتقال إلى البنك ، من خلال الشبكة التي تربطه بالبنك ، و ذلك بواسطة استعماله لجهاز الكمبيوتر المنزلي أو جهاز التليفون المحمول، بل الأمر يتعدى ذلك إلى الحصول على بعض الخدمات التي تقدمها بنوك عالمية عبر الانترنت.

5- التجارة الإلكترونية و الصيرفة الإلكترونية:

هناك علاقة طردية بين التجارة الإلكترونية و الصيرفة الإلكترونية، فإذا كان مستوى التجارة الإلكترونية قوي فهذا يدل ضمنيا على تطور منظومة الدفع الإلكتروني ، هذا إذا لم يعتمد الأفراد مستعملي الإنترنت على وسائل دفع إلكتروني أجنبي.

فهناك علاقة وطيدة بين التجارة الإلكترونية و تطور أنظمة الدفع الإلكتروني، فلا يمكن للتجارة الإلكترونية أن تحقق التسارع دون وجود بنية تحتية متينة موحدة و آمنة ، تتمثل بمنظومة الدفع المصرفي الإلكتروني كأحد المقومات الأساسية لإنجاز أعمالها[1] كما أن العديد من الدول تعتمد على هذه التجارة كوسيلة لتحقيق النمو و التنمية الاقتصادية.

و عند الحديث عن التجارة الإلكترونية في الجزائر فنجدها شبه غائبة ، و تبقى معظم سلع و خدمات عمليات التجارة الإلكترونية التي تتم في الجزائر لمنتجات أجنبية ، و ببطاقات بنكية عالمية مثل بطاقة VISA و MASTER CARD، و الشكل الموالي يوضح العشر دول الرائدة في تحقيق التطور على مستوى التجارة الإلكترونية.

[1] - مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001، ص291-292

الشكل رقم 01:

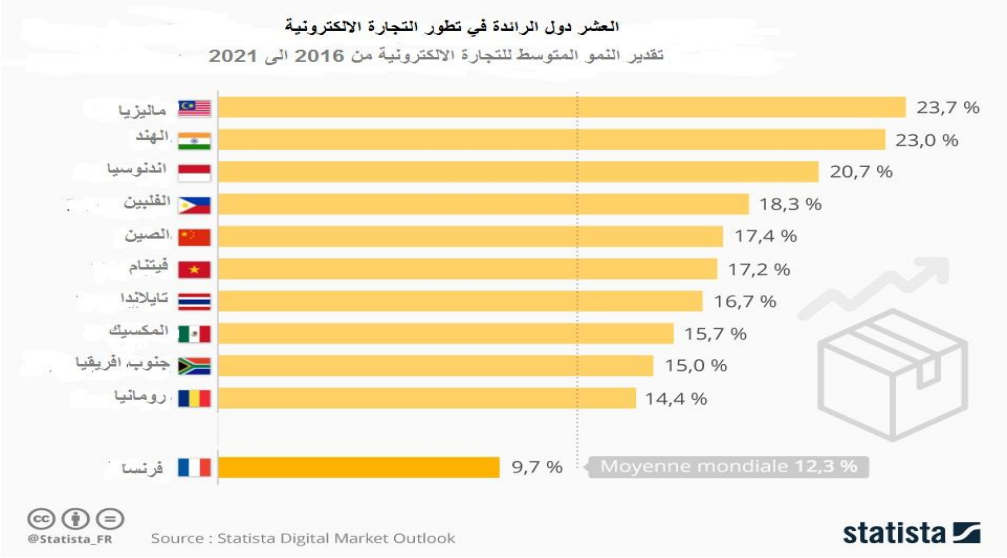

من خلال الشكل يتبين لنا الاهتمام المتزايد بالتجارة الإلكترونية، كما أن جل الدول الرائدة في تطويرها، هي ليست في مصف الدول الأكثر تقدماً كماليزيا و اندونيسيا، لكنها تفوقت في ذلك إذا ما قورنت مستوياتها المقدرة بالمعدل العالمي، و هذا يحمل ضمنيا مدى تطور الصيرفة الإلكترونية الذي رافق عمليات التجارة الإلكترونية التي تتم تسوية معاملاتها بوسائل الدفع الإلكترونية.

6- الانترنت و الصيرفة الإلكترونية:

من العوامل الأساسية و الهامة جدا التي أدت إلى ظهور الصيرفة الإلكترونية هي الإنترنت التي جعلت من العالم قرية صغيرة ، و نظراً إلى حجم الإضافة التي تقدمها الإنترنت لأي مؤسسة من خلال تمرير المعلومة بطريقة سهلة و اقتصادية ، فكان من أوليات العمل البنكي الأخذ بها خاصة في ظل المنافسة القوية في السوق سواء محلياً أو دولياً.

تم ربط الجزائر بشبكة الانترنت سنة 1994 حيث كانت تقدر سرعة الارتباط آنذاك بـ9,6 Ko ، سنة 1996 وصلت إلى 64 ألف حرف في الثانية، ثم واحد ميغابايت سنة 1998، ثم اثنان ميغابايت سنة 1999،و بظهور مزودين جدد خواص و عموميين للانترنت إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني زاد عدد مستخدمي الشبكة ، وصلت سرعة الانترنت سنة 2009 إلى 30,65 ميغابايت، و تشهد حركة الانترنت في الجزائر ديناميكية كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة ، و ذلك لتوفر خدمات عدة مثل WIFI وADSL ، ضف إلى ذلك دخول خدمة الجيل الثالث G3 حيز الخدمة، بحيث و حسب سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية قدر عدد المشتركين في هذه الخدمة ب 16.319.028 سنة 2015.

الجدول رقم 01 : نسبة مستعملي الإنترنت إلى عدد السكان في الجزائر

السنة	السكان	المستعلمين	النسبة %
2000	500.795.31	0.0005	2 %,0
2005	546.033.33	000.920.1	8 %,5
2007	567.506.33	000.460.2	3 %,7
2008	669.769.33	000.500.3	4 %,10
2009	188.178.34	000.100.4	0 %,12
2010	184.586.34	000.700.4	6 %,13
2012	226.367.37	000.230.5	0 %,14
2013	722.813.38	264.404.6	5 %,16
2014	722.813.38	927.669.6	2 %,17
2015	166.542.39	000.000.11	8 %,27
2016	711.263.40	000.000.15	3 %,37
2017	753.063.41	000.580.18	2 %,45

المصدر : https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

من الجدول يتضح النسبة المتزايدة لمستعملي الانترنت من سكان الجزائر، و يرجع ذلك إلى المجهودات التي تبدلها الدولة لتوسيع الشبكة و تقديمها بجودة ترقى إلى متطلبات مستعمليها، خاصة في الثلاث سنوات الأخيرة من الجدول، و يرجع هذا لفتح المجال أمام متعاملين خواص.

بالإضافة إلى الانترنت تمتلك الجزائر لبنية تحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال تسمح لها بالنهوض بخدمات الصيرفة الإلكترونية، كخدمات الهاتف النقال و الهاتف الثابت، و نظم الاتصال ، في حين تبقى البرمجيات بعيدة عن مستوى الأداء العالمي.

و تقدم البنوك في الجزائر 40 خدمة مصرفية، في الحين الذي تقوم فيه المصارف في العالم بتقديم أكثر 360 خدمة مصرفية لزبائنها[1]، و بهذا يكون مستواها دون المستوى العالمي، و هي متأخرة حتى إذا ما قورنت ببنوك بعض الدول العربية، أما إذا ما تم الحديث عن الصيرفة الإلكترونية في الجزائر فسوف نجدها بعيدة عن ما تقدمه البنوك في العالم من خدمات هذه الصيرفة.

رابعا: الصيرفة الإلكترونية و نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر.

لقد ورد في نموذج النمو الاقتصادي الجديد إصلاح المنظومة المصرفية ، و ضرورة الانتقال إلى المعاملات الإلكترونية بين الدولة و الأفراد، و عندما نركب هذين العنصرين يتولد لنا ما نسميه بالصيرفة الإلكترونية ، فمن متطلبات التطور المصرفي الذي يُعنى بتعبئة المدخرات و منح الائتمان و إدارة المخاطر، و تسهيل عمليات

[1] – راتول محمد و بومدين نورين، إعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، منشور عبر الانترنت https://manifest.univ-ouargla.dz ، ص9

التبادل ، و منه تطور البنوك له علاقة مباشرة في كيفية تقديم ما تم ذكره أعلاه بشكل جيد، فالصيرفة الإلكترونية ضرورة ملحة أفرزتها العولمة المالية ، و حدة المنافسة بين البنوك محليا و دوليا ، كما أن التطور المصرفي لا بد أن يحمل في طياته خدمات مصرفية الكترونية، و سبق لنا الحديث في هذه الدراسة عن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و التطور المصرفي، ضف إلى هذا التجارة الالكترونية التي تُعد أداة اقتصادية تعجل بعجلة النمو الاقتصادي، و لا تتم هذه التجارة دون الولوج إلى عالم الصيرفة الإلكترونية ، و من هنا تتأتى الأهمية الكبيرة لتبني خدمات الصيرفة الالكترونية في نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي تنتهجه الدولة، و يمكن لنا أن نلخص بعض فوائد الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد في الجزائر كما يلي:

- المساهمة في تعبئة المدخرات ما يشجع الاستثمار.
- زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.
- تسهيل معاملات التجارة الخارجية و كذا المدفوعات.
- القضاء على البيروقراطية.
- نمو وسائل الدفع الإلكترونية يسهم في زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي دعم الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد الوطني.
- استقطاب الأموال خارج الجهاز المصرفي خاصة إذا ما تم تعميم المعاملات بوسائل الدفع الإلكترونية من خلال تنظيمات و قوانين تشريعية تفرض ذلك.
- تدنية التكاليف لكل من البنوك و الزبائن.
- التقليل من الازدحامات المرورية نتيجة الغنى عن التنقلات إلى البنوك، و بالتالي الاحتفاظ بالطاقة و ترشيدها.
- زيادة الرقابة على النشاط المصرفي نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا.
- التقليل من التهرب الضريبي لسهولة الرقابة على المعاملات التي تتم إلكترونياً.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية يعتبر مطلبا مهما و بندا أساسياً في نموذج النمو الاقتصادي الجديد، فيجب على الحكومة الجزائرية التي تسعى إلى الإصلاح المصرفي كما ورد في نص وثيقة النموذج الاعتماد على خدمات الصيرفة الإلكترونية و الرقي بها، كأحد أهم الإصلاحات التي يتطلبها التطور المصرفي في الجزائر الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما انه يستوجب على الحكومة أن تركز على بعض النقط نذكر منها:

- تقوية البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و تطويرها.
- الاستفادة من تجربة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في برنامجها للإدارة الإلكترونية.
- توفير عنصر الثقة و الأمان لدى الزبائن، و ذلك بإصدار التشريعات و القوانين التي تنظم العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر.
- التركيز على الجانب التسويقي من طرف البنوك للتأثير على السلوك المصرفي للزبائن.

- تكوين مستخدمي البنوك للإلمام بوسائل الدفع الإلكترونية.
- التنسيق بين بنك الجزائر و جميع البنوك التجارية لتعميم التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية.
- زيادة الرقابة المصرفية على عمليات الصيرفة الإلكترونية، و تفعيلها.
- الاهتمام بالبرمجيات الحاسوبية و الحد من ظاهرة القرصنة.

الخلاصـــــة:

تعتزم الجزائر من خلال نموذجها للنمو الاقتصادي الجديد الذي قامت وزارة المالية بنشره عبر موقعها الإلكتروني سنة 2016 ، ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6,5% ما بين 2020 و 2030 ، و الرفع من مستوى الناتج المحلي الخام حسب الفرد و مضاعفته ب 2,3 مرة، تحقيق نمو للفلاحة ب 6,5% و تراجع حصة البناء و الأشغال العمومية على حساب خدمات المعرفة من خلال نسبة نمو ب 1,7% على طول مدة النموذج ، كما أنها تهدف إلى مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من 5,3% في سنة 2015 للناتج المحلي الخام إلى 10 % في آفاق 2030.

و نظراً إلى الارتباط الوثيق و العلاقة السببية بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي ، كان لزاماً على الحكومة أن تقوم بإصلاحات مصرفية تهدف إلى التطور المصرفي ، و هذا ما جاء في نص الوثيقة ، فالحكومة تنوي العمل على إصلاح المنظومة المصرفية بالشكل الذي يحقق أهداف هذا المخطط ، و لعل من أهم متطلبات الإصلاحات المصرفية في الجزائر تبني خدمات الصيرفة الإلكترونية كاتجاه حديث عمدت له الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة ، فنجد الدول المتقدمة تعتمد و تُركز على تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية مقابل تراجع خدمات الصيرفة التقليدية ، و نظرا للايجابيات التي تحملها الصيرفة الالكترونية و انعكاساتها الايجابية على النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، فالجزائر عليها أن تنتهج هذا المجال كإجراء لعملية الإصلاح المصرفي الذي يؤدي إلى التطور المصرفي المؤدي إلى النمو الاقتصادي، و نظرا للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و التطور المصرفي يجب أن نُنوه بأنه عند حدوث التنمية الاقتصادية سوف يتأثر القطاع المصرفي إيجاباً و منه يحدث هناك تطوراً مصرفياً يرمي بظلاله على الصيرفة الإلكترونية كعملية تحصيل حاصل.

و كما هو معلوم الصيرفة الإلكترونية تتطلب بنية تحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال ، و الجزائر خطت خطوات معتبرة في هذا الشأن ، بالإضافة إلى ضرورة سن مجموعة من القوانين التشريعية و التنظيمات لضبط العمل المصرفي بوسائل الدفع الإلكترونية ، كما أن البنوك ملزمة برفع مستوى مستخدميها خاصة ما تعلق بجانب العمل المصرفي الإلكتروني ، و كذلك زيادة الاعتماد على التسويق لهذه الخدمات للتأثير على السلوك المصرفي لزبائنها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، البنوك الإلكترونية،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر 2004
- مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001
- عادل زقرير،اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012-،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،2014-2015
- راتول محمد و بومدين نورين، إعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، منشور عبر الانترنت https://manifest.univ-ouargla.dz
- بن عياد محمد سمير،سماحي احمد، التكنولوجيا الالكترونية البنكية: حتمية أم ضرورة بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية،جامعة تلمسان، مقال منشور على الانترنت،26،2017/08/23:10، https://elbassair.net/Centre%20de%20téléchargement/maktaba
- د.ناظم الشمري،و د. عبد الفتاح ، الصيرفة الالكترونية في الأردن ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس في جامعة فيلاديفيا،4-5 جويلية،2007
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010
- سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995

المراجع الأجنبية:

- G Boulila . and M.Trabelsi, (2002).Financial development and long run growth: Granger Causality in a bi-variate VAR Structure, Evidence from Tunisia: 1962-1997 .Faculté des sciences Economiques et de Gestion de Tunis (FSEGT)
- Felix Eschenbach (2004) Finance and Growth : A survey of the theoretical and Empirical Litareture Tinbergen Institute Discussion paper N°TI2004-039/2
- Saibu, M.O., Bowale, K.E.I. and Akinlo, A.E. (2009) .Financial Structure and economic growth: empirical evidence from Nigeria", Int. J. Business and Emerging Markets, Vol.pp 264-281

Simplice A, Asongu, Finance and growth: Schumpeter might be wrong in our era New evidence from Metaanalysis,Working paper, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2011 –